

ش حيث ظرف لفعل شرط قدر اي هما وجد لي حيث قلت خلاف
 وخلاف مرفوع علي الحكاية اذ هو في كلام المؤلف الايتي له في
 الابواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف ولو نصبه لاقتضي انه سمي
 ذكر اقوالا مختلفة في سبيل لقوله اعند به عند مالك لا بن
 القاسم كانت مختلفة في التشهير وليس كذلك كما اشار له الناصر الثاني
 وكان الهمال له علي تقدير الشرط دخول التام بعد ما سمع ان دخول
 التام في الظرف لا يدل علي ذلك لجواز ان يكون لاجرا للظرف بحوي
 كناية الشرط نحو قوله تعالى واذا لم يستدوا به فسيقولون وحيث
 دالة علي مكان قيل كرا هنا وهو عجب التقدير وكل مكان من عزا
 الكتاب قلت فيه خلاف وزعم الاخفش انما ارد للزمان
 انتهى وما مل قوله ولو نصبه الخ فان ظاهره انه لولا هذا الاقتضا
 لصح نصب مع انه يمنع من صحة ايضا المعنى القول الخاص بالحل
 الان يراد به الذكر وسمي كلام المؤلف ان الشيخ اذا اختلفوا
 في التشهير للاقوال وتساوي المشهورين في الرتبة ما نه يذكر
 القولين المشهورين والاقوال المشهورة وما ياتي بعدها بلفظ
 خلاف اشارة الي ذلك وسواها ان اختلفت في تشهير الترجيح
 بلفظ التشهير وما يدل عليه كقولهم المذهب كذا والظاهر والبرع
 ونحو ذلك وان لم يتساوي المشهورون في الرتبة فانه يقتصر
 علي ما مشهورة اعلام علم ذلك من استقر اطلاقه **وحيث**
 ذكرت قولين او اقوالا متباينين لمدى اطلاعي في الفرع علي اجماع
 منصرمة **ش** اي وكل مكان من هذا المختصر ذكرت فيه قولين
 او اقوالا او معك كذا وكذا او ثانيا كذا واوليا كذا اذ ذلك لمدى
 اطلاعي في الفرع الذي ذكر فيه ذلك علي من رجح احدهما او جازما
 علي

علي الاخر وعلم مما قرنا انه لا فرق في القولين او الاقوال
 بين التلطف بصيغة القول ام لا وفي كلام الناصر الثاني هنا
 تفروضا له في كلام المؤلف انظره في شرحنا الكبير **واعتبر**
 من المناهيج مفصوم الشرط فتقطع المناهيج جمع مفصوم وهو
 ادل عليه النفا لاني محل النطق اي لم يدل عليه عنطوقه وهو
 قسان مفصوم وواقفة ومفصوم مخالفة فمفصوم الواقفة ان
 يكون حكم المفصوم واقفا حكم المنطوق وهو قسان مخوي الخطاب
 ونحن الخطاب فمخوي الخطاب ان يكون المفصوم ولي بالكلم من
 المنطوق كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظر للمعني قوله
 نصاب ولا تقل لهما اف مضوا ولي من تحريم التاديب المنطوق به
 لان الضرب اشد منه في الاذانية والمعروف ونحن الخطاب ان
 يكون المفصوم مساويا حكم المنطوق كتحريم احراق مال اليتيم
 الدال عليه نظر للمعني قوله تعالى ان الذين ياكلون اموال
 اليتامي ظلما فان الاحراق مساو للاكل في اتلافه علي اليتيم
 ومفصوم الخالفة ان يكون حكم المفصوم مخالفا حكم المنطوق
 وهو عشرة انواع كما قاله الفراء في مفصوم الصفة نحو في الفهم
 السامية الزكاة ومفصوم الصلة نحو اعط انسايل حاجته ومفصوم
 الشرط نحو من تطهر صحت صلته ومفصوم الاستثنا نحو قام
 العزم الا زيدا ومفصوم النافية نحو انما الصيام لي الليل ومفصوم
 الحصر نحو انما الحكم الله ومفصوم الزمان نحو سافرت يوم الجمعة
 ومفصوم المكان نحو ليست ايام زيد ومفصوم العدد نحو جلد
 ثمانين جلدة ومفصوم اللقب وهو تليق الحكم علي مجرد اسما
 البزوات نحو في الفهم الزكاة وهي حجة عند مالك وجماعة من العلماء